http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1816) السنة السابعة - الثلاثاء (8) حزيران 2010

الزعيم الكوري الشمالي في بيونغ يانغ .. ا ف ب

# مراقبون: الليبرالون الأوفر حظا للفوز في إنتخابات هولندا

□ لاهاي/وكالات:

ترجح استطلاعات الرأي الاخيرة ان يفوز الحزب الشعبوي للحرية والديموقراطية الذي يتزعمه مارك روتي (٤٣ سنة) بنحو اربعين مقعدا من مقاعد البرلمان ال١٥٠ في اول انتخابات تشريعية في بلد من منطقة اليورو منذ الازمة اليونانية التي هزت الاتحاد اقتصاديا ونقديا. وقال المحلل السياسي اندريه كرويل من جامعة امستردام «منذ ١٠ سنوات ونحن نتحدث عن الهجرة وفجأة مع الازمة اصبحت الاولوية للاقتصاد والقيود على الموازنة والبطالة وبات الحزب الليبرالي جيدا بين ليلة وضحاها». اما حزب الحرية المناهض للاسلام بزعامة النائب غيرت فيلدرز الذي احتل المرتبة الاولى في استطلاعات الرأي قبل اشهر، فقد تراجع الى المرتبة الرابعة. وقد يضاعف هذا الحزب عدد نوابه المقدر حاليا بتسعة ويأمل بالانضمام الى حكومة الائتلاف بزعامة روتي. ويتوقع برنامج الليبراليين خصوصا خفض النفقات العامة بعشرين مليار يورو والغاء العجز العام بحلول ٢٠١٥ وخفض عدد الوزراء الى النصف ورفع سن التقاعد من ٦٥ الى ٦٧ عاما. ويتقدم الليبراليون بفارق كبير في استطلاعات الرأي على حزب المسيحيين الديموقراطيين بزعامة رئيس الوزراء المنتهية ولايته يان بيتر بالكينيدي الذي حل في المرتبة الثالثة مع ٢٥ مقعدا مقابل ٤١ حاليا بعد حزب العماليين. وكان بالكينيدي (٥٤ عاما)، الذي يترشح لولاية خامسة منذ ٢٠٠٢، يترأس منذ ٢٠٠٦ حكومة ائتلافية مع العماليين والمسيحيين اليمينيين. وكانت الحكومة سقطت في ٢٠ شباط نتيجة انشقاقات حول ابقاء القوات الهولندية في افغانستان. وقال رئيس الوزراء «تعودت التوجه عكس التيار. ان العقوبات والصعوبات تجعلني اكثر قوة وعزما». ولم ينه بالكينيدي ايا من ولاياته الاربع على رأس الحكومة الهولندية. وقال كرويل لتبرير تردد الهولنديين في انتخاب بالكينندي «عندما يسقط شخص اربع سيارات في هوة لا تشعر بان عليك اعطاءه سيارة خامسة». وقال المحلل السياسي مارتن روزيما من جامعة توينتي «هناك توجه حاليا لكل ما هو جديد ومختلف» مضيفا «الرأي العام يقول ان ثماني سنوات تكفي». وفي استطلاعات الرأي يتقدم حزب العماليين بزعامة جوب كوهين (٦٢ عاما) ببضع مقاعد على الحزب المسيحي الديموقراطي الشريك الاساسي في الائتلافات الحكومية في هولندا منذ الحرب العالمية الثانية. وفيلدرز الذي انسحب من الحزب الليبرالي في ٢٠٠٤ لتشكيل حزب الحرية المناهض للاسلام، يدعو الى وقف الهجرة من الدول المسلمة. ووصل هذا الحزب الى المرتبة الاولى في الانتخابات البلدية في الثالث من اذار في المير (١٩٠ الف نسمة) احدى المدينتين اللتين ترشح فيهما.

## الخمير الحمر أكثر الحركات وحشية في القرن الـ٢٠

# «ضحايا» و«مجرمون» يناقشون السلم الأهلي في كمبوديا

□ متابعة إخبارية:

بدأت كمبوديا امس الاثنين جهوداً حقيقية لمناقشة المصالحة والعدالة وإعادة الاندماج مع سكان انلونغ فينغ شمال غرب كمبوديا، خاصة أن معظمهم من الناشطين السابقين لنظام الخمير الحمر، الذي كان الحزب السياسي الحاكم في كمبوديا، والتي سميت وقتها كمبوتشيا الديمقراطية، منذ عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٧٩. وهو عبارة عن نتيجة اتحاد مجموعة أحزاب شيوعية في كمبوديا وقد استسلم للحكومة في خطوة تمثل نهاية نظام الخمير الحمر بعدما ما قتل نحو مليوني شخص. واجتمع في المدينة ١٥٠ شخصاً لمناقشة أمر المصالحة، ويقول سينج دارافوث وهو أمريكي كمبودي ويشغل منصب رئيس مركز العدالة والمصالحة (CJR) وهي منظمة غير حكومية، إن: المنظمة تهدف إلى إعادة اندماج النشطاء السابقين لحركة الخمير الحمر» (أكثر الحركات التي تتسم بالوحشية في القرن العشرين)، مؤكداً ضرورة هذا التصالح من أجل إعادة بناء المجتمع الكمبودي. ويذكر سينج دارافوث أن المركز يهدف إلى الجمع بين كل من الضحايا ومرتكبي الجرائم في آن واحد للمناقشة والحوار ومحاولة فهم كل منهم للآخر، موضحاً أن محاولات المصالحة السابقة كانت تستبعد الخمير الحمر. يقول سينغ الذي غادر البلاد منذ كان طفلاً فراراً من مناطق القتل في كمبوديا إنه يعلم جيداً أنه تقع على عاتقه مهمة صعبة حيث إن نظام الخمير الحمر كان مسؤولاً عن قتل مليوني شخص (١٩٧٥-١٩٧٩) عن طريق الإعدام، والتعذيب والأعمال الشاقة أثناء محاولة زعيمهم بول بوت تطبيق نظام راديكالي متشدد من الشيوعية حيث يجبر كامل المجتمع على نوع من الهندسة الاجتماعية تجبرهم على العمل في مجتمعات زراعية أو في ريفية شاقة. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بعد طردهم من السلطة عام ١٩٧٩ فقد حاول الخمير الحمر إعادة تنظيم صفوفهم على الحدود مع تايلاند واستمروا في القتال ضد الحكومة إلى أن استسلموا في التسعينيات في بنوم بنه. وتستمر قضايا ومحاكمات جرائم الحرب والإبادة الجماعية وضد الإنسانية التي تشرف عليها الأمم المتحدة في بنوم بنه، وهي مدينة تقع على بعد ٣٠٠ ميل جنوب شرق انلونغ فينغ، حيث يعتقل أربعة من القادة السابقين في انتظار محاكمتهم، بينما يرى المشاركون في الملتقى أن المحكمة يجب أن تتوقف عند هذا الحد من المحاكمات، حيث إن الكثيرين من الناشطين السابقين يخشون من ملاحقتهم قضائياً خاصة بعد محاكمة زعيم سابق في العام الماضي وهو كينغ غويك ئييف الملقب بـ«دوتش»، مدرس الرياضيات السابق ومهندس مركز التعذيب المعروف بـ(س ٢١) الذي عُذب ومات فيه أكثر من ١٦ ألف رجل وامرأة وطفل، هو الأول ضمن المحاكمات التي تقام ضد مرتكبي جرائم الحرب والإبادة الجماعية في كمبوديا بقيادة الديكتاتور «بول بوت»، الذي توفي عام ١٩٩٨ بينما لايـزال أربعـة من المعتقلين ينتظرون المحاكمة.

### الخمير الحمر

وتقول ام تشايم إحدى القادة السياسيين التابعين لنظام الخمير الحمر في انلونغ فينغ والتي اشتهرت بقسوتها في فترة ولايتها، إنه في عام ١٩٩٨ عند عودتهم إلى البلاد تلقوا وعوداً من الحكومة بأنه لن يكون هناك خاسر ومع ذلك «فإننا دائماً ما نفكر متى سوف يقع علينا الدور». أما لارس ولسن عضو هيئة الامم المتحدة المسؤولة عن المحاكمات فيقول إن غالبية الكمبوديين الذين يعرفهم من ضحايا نظام الخمير الحمر يطالبون بتحقيق العدالة ومحاكمة المعتدين، مؤكداً أن المتهمين الذين سوف تتم محاكمتهم لن يزيدوا على ١٠ من المسؤولين عن الأعمال الوحشية أثناء فترة توليهم الحكم. وفي لقاءات المصالحة طالب النشطاء السابقون من نظام الخمير الحمر بالتوقف عن نعتهم بأنهم الخمير الحمر السابقون أو إطلاق هذا اللقب عليهم حيث اعتادت الآذان على ربط هذا اللقب بالموت والاضطهاد ما يؤثر في مستقبل أولادهم، حيث إنه من أبسط الأمور أنه لن يرضى أحد بالزواج منهم، كما طالب أحد المجتمعين بضرورة زيادة المشروعات الاستثمارية في المنطقة.

### سنوات الصراع

يُذكر أنه بنهاية عام ١٩٧٨ وبسبب عدة سنوات من الصراع على الحدود وتدفق اللاجئين الفارين من كمبوديا، انهارت العلاقات بين كمبوديا وفيتنام. وبسبب خشية بول بوت من هجوم القوات الفيتنامية على بلاده، أمر بهجوم وقائي وغزو فيتنام. فقامت القوات الكمبودية بعبور الحدود، ونهب القرى المجاورة، وعلى الرغم من المساعدات الصينية، تم صد هذه القوات الكمبودية بواسطة القوات الفيتنامية التي لاحقاً غزت كمبوديا، واستولت على مدينة بنوم بنه مطلع كانون الثاني ١٩٧٩. وأقامت حكومة عميلة لها في البلاد.

وفي الوقت نفسه، تراجعت قوات الخمير الحمر إلى غرب البلاد، وإن واصلت السيطرة على المناطق القريبة من الحدود التايلندية لعقد كامل وتلقت دعماً عسكرياً بشكل غير رسمي من الجيش التايلاندي، وكان يمولها تهريب الماس والأخشاب. وبالرغم من الغزو احتفظت حكومة الخمير الحمر المخلوعة بمقعد كمبوديا في الأمم المتحدة، التي كان يمثلها فيها أحد قيادات الخمير الحمر وصديق قديم لبول بوت وأبقي على مقعد تحت اسم «كمبوتشيا الديمقراطية» حتى عام ١٩٨٢، وبعد ذلك «حكومة كمبوتشيا الديمقراطية الائتلافية» حتى ١٩٩٣.

### دعم أمريكي

من ناحية أخرى خلال الثمانينيات، قدمت الولايات المتحدة الدعم العسكري والإنساني للقوات الكمبودية المتمردة مثل المجموعات الملكية والجمهورية ولكن الخمير الحمر، بقيادة بول بوت كانت لاتزال أقوى الفصائل المتمردة الثلاث، وتلقي مساعدات عسكرية واسعة من الصين ومن الاستخبارات العسكرية التايلاندية. وبحلول ١٩٨٠ كانت المناطق الشرقية والوسطى من كمبوديا تحت سيطرة فيتنام وحلفائها من كمبوديا، في حين أن الجزء الغربي من البلاد كان لايزال يشكل الساحة الرئيسة للمعارك، وزرعت الملايين من الألغام الأرضية في مناطق الريف. ورغم أن بول بوت تخلّى عن قيادة الخمير الحمر إلى خيو سامبان في ١٩٨٥، ظل هو القوة الدافعة للخمير الحمر التمرد، وبعد عقد من الصراع غير الحاسم، قامت جميع الفصائل السياسية الكمبودية بتوقيع معاهدة سلام عام ١٩٩١ يدعو إلى نزع السلاح وإجراء انتخابات عامة في عام ١٩٩٢، إلا أن الخمير الحمر استأنفوا القتال، ورفضوا نتائج الانتخابات.

### هروب جماعي

وكان هناك هروب جماعي في عام ١٩٩٦، عندما هرب حوالي نصف الجنود (حوالي ٤٠٠٠). في ١٩٩٧ أدى القتال إلى محاكمة بول بوت والسجن على يد جماعة الخمير الحمر. توفي بول بوت في نيسان (أبريل) ١٩٩٨، بينما استسلم خيو سامبان في كانون الأول (ديسمبر) من العام نفسه. وفي ٢٩ من الشهر نفسه، اعتذر بقية زعماء الخمير الحمر عن فترة السبعينيات والإبادة الجماعية. وبحلول عام ١٩٩٩، كان معظم الأعضاء قد استسلموا أو اسروا. في كانون الأول ١٩٩٩، استسلم تاموك آخر قادة الخمير وبقية القيادات معه، لينتهي بذلك وجود الخمير الحمر.

# عسكريون أمريكيون: جاهزية القوات الأفغانية مبالغ فيها

□ متابعة إخبارية:

ذكرت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية امس الاثنين ان جهوزية قوات الجيش والشرطة الافغانية مبالغ فيها منذ سنوات وذلك استنادا الى تقرير اميركي ينشر في نهاية الشهر الحالي. وخلص التقرير بحسب الصحيفة الى ان النظام المستخدم لتقييم المهارات القتالية للقوات الافغانية منذ ٢٠٠٥ يعاني من نواقص وشوائب، وهو امر اكده مسؤولون عسكريون. وقال الكولونيل دنيس ديفري مساعد مدير المكتب المكلف تقييم جهوزية القوات الافغانية «بدا لنا ان التقييم لم يعط صورة واضحة عن الاستعداد الفعلي للقوات الافغانية الوطنية». وتساءل التقرير الاميركي خصوصا عن القفزة الكبيرة لعدد وحدات الجيش الافغاني الجاهزة لخوض معارك في ٢٠٠٩. ففي حين لم تكن اي منها تعتبر عملانية حتى ٢٠٠٨، اعتبرت ٢٢ وحدة «على اتم الاستعداد» لخوض معارك في ايار ٢٠٠٩. لكن واضعي التقرير اكتشفوا على سبيل المثال ان ١٢ دبابة نسبت الى احدى الوحدات حيث ثلاثة عسكريين فقط تلقوا تدريبا كافيا لقيادة مدرعات. ونقلت الصحيفة عن انثوني كوردسمان من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية قوله ان «النظام المعتمد يضخم عمدا القدرات القتالية للقوات الافغانية ويخفي النسبة الحقيقية للجنود الذين يفرون من صفوف الجيش». واعتمد نظام جديد في نيسان يعتمد على تقييم ميداني يجريه قادة الحلف الاطلسي. لكن واضعي التقرير الاميركي يعتبرون ان هذه التغييرات غير مناسبة ومنحازة. وهدف حلف شمال الاطلسي هو رفع الى ٣٠٠ الف بحلول ٢٠١١ عدد العسكريين والشرطيين الافغان مقابل اقل من ٢٠٠ الف حاليا. وهذا الهدف هو حجر الزاوية في استراتيجية الرئيس الاميركي باراك اوباما الرامية الى بدء سحب القوات الاميركية من افغانستان بحلول صيف ٢٠١١.

# حكام الوكالة الدولية يبحثون ملف العقوبات الجديدة على إيران

□ متابعة إخبارية:

شكل الملف النووي الايراني من جديد النقطة الرئيسية في برنامج عمل مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي بدأ امس الاثنين بينما تدعو الدول الكبرى الى فرض عقوبات جديدة على ايران. وناقش الحكام خلال الاجتماع البرامج النووية في الشرق الاوسط لكنهم سيركزون خصوصا على ملف ايران التي يشتبه الغرب بانها تسعى الى امتلاك سلاح ذري تحت غطاء برنامج مدني، الامر الذي تنفيه طهران التي تؤكد على سلمية اهدافها النووية. إلى ذلك، اعلن التلفزيون الرسمي الايراني ان الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد سيزور الصين هذا الاسبوع لاجراء محادثات مع المسؤولين الصينيين حول الملف النووي لبلاده. وقال التلفزيون ان «الرئيس احمدي نجاد سيبحث مع المسؤولين الصينيين المسألة النووية الايرانية وتبادل الوقود ومشروع القرار» الذي قدمته الولايات المتحدة الى مجلس الامن الدولي لتشديد العقوبات الدولية المفروضة على ايران. وقبل توجهه الى الصين، الحليف الرئيسي والشريك الاقتصادي لايران، سيزور احمدي نجاد تركيا للمشاركة الثلاثاء في مؤتمر حول الامن في آسيا، ثم طاجيكستان لحضور مؤتمر دولي حول المياه. وتأتي زيارة الصين، الدولة الدائمة العضوية في مجلس الامن، قبيل التصويت المنتظر في المجلس على مشروع قرار جديد ارفق بعقوبات على ايران التي يشتبه الغرب في انها تسعى لامتلاك السلاح النووية تحت غطاء برنامجها النووي المدني. ومشروع القرار هذا قدمته الولايات المتحدة والاوروبيون لادانة مواصلة طهران سياسة تخصيب اليورانيوم، احدى المراحل الرئيسية في دورة انتاج الوقود النووي المدني والعسكري على حد سواء. لكن ايران تنفي نيتها صنع سلاح نووي. وفي ٣ حزيران اعلنت وزارة الخارجية الصينية ان بكين ترغب بالا تلحق اي عقوبات جديدة محتملة ضررا بحياة الشعب الايراني. وتمكنت واشنطن في نهاية ايار من اقناع الصين وروسيا، التي تملك بدورها حق النقض في مجلس الامن، بدعم مشروع قرار ينص على فرض سلسلة رابعة من العقوبات الدولية ضد ايران. والتصويت على مشروع القرار يمكن ان يحصل الاسبوع المقبل بعد الرد الرسمي من مجموعة فيينا (الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا والوكالة الدولية للطاقة الذرية) على اقتراح مشترك قدمته في مطلع ايار ايران والبرازيل وتركيا. وينص هذا الاقتراح على ان يتم على الاراضي التركية تبادل كمية من اليورانيوم الايراني الضعيف التخصيب بوقود نووي عالي التخصيب يقدمه الغربيون لمفاعل الابحاث في طهران. وتلقى الغرب هذا الاقتراح بفتور واعتبره مناورة من طهران لتجنب العقوبات. وقال التلفزيون الايراني ان احمدي نجاد سيبحث ايضا الملف النووي الايراني في تركيا مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان ولا سيما «مسألة تبادل الوقود». وسيحضر مؤتمر تركيا ايضا رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين، بحسب ما اعلنت الخارجية التركية. واعلن احمدي نجاد الجمعة ان ايران ستواصل «الدفاع عن حقوقها» في تطوير التكنولوجيا النووية المدنية حتى وان فرضت عليها عقوبات جديدة.

نوافذ

# جائزة لليونسكو باسم ديكتاتور غينيا الاستوائية

□ ترجمة: المدى

مول ديكتاتور سيئ السمعة جائزة عالمية جديدة للانجاز العلمي وضعت اليونسكو في موقف حرج خاصة إثر قدوم المدير العام الجديد لها وان الممول بسخاء هو تيودور اوبيانك نغوما، ديكتاتور غينيا الاستوائية. وجائزة اليونسكو- اوبيانك، من المقرر توزيعها في نهاية الشهر الحالي، وجهت إليها انتقادات شديدة من قبل العلماء ومنظمات حقوق الإنسان هدفها هو تلميع سمعة رئيس غينيا الاستوائية. والتهم التي وجهت إلى اوبيانك كثيرة منها تجاوزات على حقوق الإنسان واختلاس مئات الملايين من الدولارات من خزينة دولته الصغيرة الغنية بالنفط، في حين يعاني سكانها من الفقر والمدقع.ومن التناقضات ... الصاق اسم بيانك اليونسكو والجائزة التي تمنح،»للعالم الذي يحسن حياة الإنسان»، علماً إن المنظمة التابعة للأمم المتحدة ومقرها باريس والخاصة بالتعليم والعلوم والثقافة، تتجاهل بذلك سمعتها ومكانتها بمنح تلك الجائزة.والمطلوب حالياً، مع اقتراب موعد تسليم الجائزة، العمل بسرعة لتفادي تلك الانتقادات.وفي اجتماع عقد في شهر نيسان، تجاهل أعضاء اللجنة التنفيذية(٥٨ بلداً) ذلك الأمر الذي من شأنه تشويه سمعة اليونسكو والمسؤولين عن المنظمة الذين أعلنوا دعم الدول الافريقية بالاجماع للجائزة.اما الدول الأعضاء الآخرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا الخ...، فقد عارضت الأمر عندما تمت الموافقة عليه عام ٢٠٠٨ ، ولكن اجتماع شهر نيسان الماضي لم يسجل أي معارضه له. وقد أعلن الدبلوماسيون الأجانب، أن أي مبادرة لرفض الجائزة، ستضعهم في موقف يتسم بالعداء لأفريقيا، وأيضاً بعلاقة ذلك بالاستعمار، وان أي خطوة لسحب الجائزة يتوجب اتخاذها من الدول الأفارقة الأعضاء في اليونسكو. إن هذا الموضوع المرتبك، سيضع المديرة العامة الجديدة لليونسكو وهي إيرينا بوكوفا، في موقف صعب إذ أنها مضطرة على قبول اللجنة التنفيذية، وما عليها الا مناشدة القادة الإفريقيين إلى رفض الجائزة، أو حتى واحد منهم في الأقل، من أجل مصلحة منظمة اليونسكو. وقد بحثت السيدة بوكوفا الموضوع مع اللجنة التنفيذية وشرحت لهم مدى أهمية سمعة اليونسكو، ومسؤوليتهم تجاهها. واوبيانك، الذي يحكم غينيا الاستوائية منذ عام ١٩٧٩ قد خصص ٣ بلايين دولار لخمسة أعوام يذهب نصفها إلى خمسة مرشحين، يتسلم كل واحد منهم ٣٠٠،٠٠٠ دولار والنصف الثاني خصصه لتكاليف اختيار الفائزين وميزانية ١،٥ مليون دولار لإدارة اليونسكو، أمر صدم بعض أعضائه، وهم يربطون تلك الميزانية بالفساد الذي اتسمت به بعض برامج المنظمة.وتقول ليزا ميسول، باحثة في حقوق الإنسان،» ان المشكلة الحقيقة هي ربط اسم اليونسكو باسوأ ديكتاتور في العالم، وهو أمر يتناقض مع مبادئ المنظمة الثقافية. أما ستيفين إيكوفيج، أستاذ في الجامعة الأمريكية بباريس فعلق قائلاً،» إن أراد الديكتاتور الإفريقي تحسين الحياة، من الأفضل تحسين ظروف معيشة أبناء وطنه.»ومن المؤمل اجتماع إدارة اليونسكو بعد أسبوع لبحث الموضوع مجدداً.

■ عن/ الغارديان